2026 كانون 2 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية العدد 12
January 2026 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences No. 12
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

الانتقال من الخلافة الراشدة إلى الخلافة الأموية: ترسيخ الخلافة ونشوء نظام الخلافة الأسرية

خالد ثامر دريس
مديرية العامة لتربية ديالى

1. ملخص

يُعدّ الانتقال من الخلافة الراشدة (632-661 م) إلى الخلافة الأموية (661-750 م) من أهم المراحل في التاريخ الإسلامي المبكر، إذ أحدث تحولًا سياسيًا وإداريًا وفكريًا واسع النطاق. تتناول هذه المقالة عملية تطور الخلافة من نظام قيادي قائم على التشاور الجماعي إلى مؤسسة مركزية تتسم بالوراثة في ظل الحكم الأموي. وتجادل بأن هذا التحول لا ينبغي فهمه كمجرد نتاج طموح شخصي أو مواجهة عسكرية، بل كنتيجة لتطورات هيكلية أوسع نطاقًا مرتبطة بتكوين الدولة وإدارة كيان إمبراطوري سريع التوسع. بالاستناد إلى مزيج من المصادر التاريخية الإسلامية المبكرة والدراسات التاريخية الحديثة، تحلل هذه الدراسة نماذج القيادة المتغيرة، ونشأة الحكم البيروقراطي وتوطيده، وإعادة تعريف الشرعية الدينية والسياسية خلال العصر الأموي. إضافةً إلى ذلك، تستكشف الدراسة كيف أسهمت هذه التطورات في ترسيخ الانقسامات الطائفية داخل المجتمع المسلم، ولا سيما بين المذهبين السني والشيعي. من خلال وضع الانتقال من الخلافة الراشدة إلى الخلافة الأموية ضمن أطر تحليلية للشرعية السياسية والتطور المؤسسي، يقدم هذا البحث تفسيراً سياقياً للحكم الإسلامي المبكر، ويسلط الضوء على أهميته التاريخية الدائمة.

الكلمات المفتاحية : الخلافة الراشدة؛ الخلافة الأموية؛ الخلافة الأسرية؛ التأسيس المؤسسي؛ الخلافة؛ الشرعية السياسية؛ الدولة الإسلامية المبكرة

The Transition from the Rashidun Caliphate to the Umayyad Caliphate: Consolidation of the Caliphate and the Emergence of the Dynasty Caliphate System

Khaled Thamer Drees
General Directorate of Education in Diyala

Abstract

The transition from the Rashidun Caliphate (632–661 CE) to the Umayyad Caliphate (661–750 CE) is a pivotal period in early Islamic history, marked by a profound political, administrative, and intellectual transformation. This article examines the evolution of the caliphate from a consultative leadership system to a centralized, hereditary institution under Umayyad rule. It argues that this transformation should not be understood solely as a product of personal ambition or military confrontation, but rather as a consequence of broader structural developments related to state formation and the management of a rapidly expanding empire. Drawing on a combination of early Islamic historical sources and more recent historical studies, this study analyzes the shifting leadership models, the emergence and consolidation of bureaucratic rule, and the redefinition of religious and political legitimacy during the Umayyad era. Furthermore, it explores how these developments contributed to the entrenchment of sectarian divisions within the Muslim community, particularly between Sunni and Shia

Islam. By placing the transition from the Rashidun Caliphate to the Umayyad Caliphate within analytical frameworks of political legitimacy and institutional development, this research offers a contextual interpretation of early Islamic rule and highlights its enduring historical significance.

Key terms: Rashidun Caliphate; Umayyad Caliphate; Dynasty Caliphate; Institutional Foundation; Caliphate; Political Legitimacy; Early Islamic State

٢. مقدمة

شكّلت وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم عام ٦٣٢ ميلاديًا نقطة تحول حاسمة في تاريخ الأمة الإسلامية الناشئة. ومع انتقال السلطة النبوية، اكتسبت مسألة القيادة السياسية والدينية أهمية بالغة. وكان الرد على هذا التحدي إنشاء الخلافة، وهي مؤسسة تهدف إلى صون وحدة الأمة الإسلامية والإشراف على شؤونها السياسية والأخلاقية. وخلال العقود الأولى التي تلت وفاة النبي، تولى القيادة الخلفاء الراشدون الأربعة: أبو بكر، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، الذين استند حكمهم إلى حد كبير على مبادئ الشورى، والإجماع، والمصداقية الأخلاقية الشخصية.

وعلى الرغم من جاذبيتها الفكرية، فقد أثبت هذا النموذج من الحكم صعوبة متزايدة في الاستمرار مع توسع الدولة الإسلامية خارج شبه الجزيرة العربية. فقد أدت الفتوحات الإقليمية السريعة إلى إخضاع أعداد هائلة ومتنوعة من السكان للحكم الإسلامي، مما فرض متطلبات إدارية وسياسية غير مسبوقة على هيكل القيادة الذي نشأ داخل مجتمع صغير ومتماسك نسبيًا. في الوقت نفسه، تصاعدت التوترات الداخلية المتجذرة في التنافسات القبلية، وتضارب تفسيرات الشرعية، والنزاعات على السلطة تدريجيًا. وبلغت هذه الضغوط ذروتها في سلسلة من الفتن التي زعزعت استقرار الخلافة في بداياتها زعزعةً عميقة.

وبحلول عام 661 ميلادي، وبعد فترة طويلة من التشرذم السياسي واغتيال علي بن أبي طالب، برز معاوية بن أبي سفيان - والي الشام آنذاك - كشخصية سياسية مهيمنة وتولى الخلافة. وشكّل تأسيسه للحكم الأموي خروجًا كبيرًا عن الممارسات السابقة، لا سيما من خلال إدخال نظام الخلافة الوراثية عندما عيّن ابنه يزيد خليفةً له. وقد مثّل هذا القرار قطيعةً واضحةً مع الأعراف الاستشارية المرتبطة بالعصر الراشد، وأشار إلى مرحلة جديدة في التنظيم السياسي الإسلامي.

شهد العصر الأموي تحولاً تدريجياً للخلافة من نظام قيادي قائم على المثل الجماعية إلى مؤسسة إمبراطورية مركزية. خلال هذه الفترة، جرى إضفاء الطابع الرسمي على الهياكل الإدارية، وازدادت احترافية القوات العسكرية، وأُعيد تعريف الشرعية السياسية لتتمحور حول النسب والسلطة والحكم الرشيد بدلاً من التقوى الشخصية وحدها. يُعدّ دراسة هذا التحول أمراً بالغ الأهمية لفهم تطور الفكر السياسي الإسلامي والأسس الهيكلية للدولة الإسلامية في بداياتها. ولذلك، تبحث هذه المقالة في كيفية ولماذا تحولت الخلافة من نظام قيادي قائم على التوافق إلى نموذج حكم وراثي، مع التركيز على العوامل المؤسسية والأيديولوجية والاجتماعية التي مكّنت هذا التحول وأضفت عليه الشرعية.

3. بيان المشكلة وأسئلة البحث

على الرغم من أن التاريخ الإسلامي المبكر كان موضوعًا لدراسات أكاديمية مستفيضة، إلا أن الانتقال من الخلافة الراشدة إلى الخلافة الأموية لا يزال يثير جدلًا واسعًا، لا سيما فيما يتعلق بطبيعة وشرعية التوجه نحو الحكم الوراثي. غالبًا ما تصور الروايات الإسلامية الكلاسيكية، التي تأثر الكثير منها بالأجندات السياسية واللاهوتية للعباسيين اللاحقين، هذا الانتقال على أنه انحدار أخلاقي عن مُثل النبي والخلفاء الراشدين. وفي هذا السياق، يُصوَّر الحكم الأموي في كثير من الأحيان على أنه انحراف عن المبادئ الإسلامية الأصيلة لصالح السلطة الدنيوية والسيطرة الاستبدادية.

في المقابل، تحدّى التأريخ الحديث هذا التفسير المعياري بشكل متزايد، مؤكدًا بدلًا من ذلك على الضغوط الهيكلية التي واجهت الدولة الإسلامية المبكرة. من هذا المنظور، يُفهم اعتماد الخلافة الوراثية والإدارة المركزية على أنه استجابة للمتطلبات العملية لحكم إمبراطورية واسعة ومتنوعة، وليس مجرد تخلي عن المُثل الدينية. ومع ذلك، لا تزال التوترات قائمة بين هذه المناهج التفسيرية، مما يترك أسئلة رئيسية دون حل.

تتناول هذه الدراسة مشكلتين مترابطتين في صميم هذا النقاش التاريخي. أولًا، تسعى إلى تفسير كيف أصبحت الخلافة - التي نُظِّر لها في الأصل كنموذج قيادي قائم على المشاركة المجتمعية والسلطة الدينية - مؤسسةً كنظام سياسي وراثي في ظل الحكم الأموي. ثانيًا، تبحث في مدى مساهمة الهياكل الإدارية والعسكرية والأيديولوجية الناشئة في تسهيل هذا التحول وإضفاء الشرعية عليه، وإعادة تشكيل مفاهيم السلطة السياسية داخل المجتمع الإسلامي.

ولمعالجة هذه القضايا بشكل منهجي، تسترشد الدراسة بأسئلة البحث التالية:

1. ما الآليات المؤسسية والسياسية والإدارية التي مكّنت الأمويين من ترسيخ الخلافة وتطبيع الخلافة الوراثية؟

2. كيف غيّر الانتقال من الحكم الراشد إلى الحكم الأموي المفاهيم السائدة للشرعية السياسية، وساهم في تكوين انقسامات طائفية راسخة في صدر الإسلام؟

كيف غيّر الانتقال من الحكم الراشد إلى الحكم الأموي المفاهيم السائدة للشرعية السياسية، وساهم في تشكيل انقسامات طائفية دائمة في صدر الإسلام؟ إن معالجة هذه الأسئلة تتطلب إطارًا تحليليًا متعدد التخصصات يدمج التاريخ السياسي مع التحليل المؤسسي والنقد الأيديولوجي.

٤. أهمية الدراسة

يُعدّ هذا البحث ذا أهمية بالغة لدراسة التاريخ الإسلامي المبكر والفكر السياسي. فمن خلال التركيز على التطور المؤسسي للخلافة، يُسهم في فهمٍ أكثر دقة لأحد المفاهيم الأساسية في علم الكلام السياسي السني. وبدلاً من تناول العصر الأموي من منظور أخلاقي أو لاهوتي فحسب، تضع الدراسة الحكم الأموي في سياق أوسع لتكوين الدولة والإدارة الإمبراطورية في العصور ما قبل الحديثة.

وبذلك، تتحدى هذه المقالة التصورات الجوهرية للأمويين باعتبارهم مجرد مُفسدين لمبادئ الإسلام المبكر. وبدلاً من ذلك، تُقدّم تحليلاً سياقياً يُقرّ بالاستمرارية والتحوّل في الحكم الإسلامي. ومن خلال دراسة ظهور الخلافة الأسرية إلى جانب التوطيد الإداري والعسكري، تربط الدراسة بين التأريخ الإسلامي الكلاسيكي والنظريات الحديثة للسلطة السياسية.

تتجاوز أهمية هذا التحليل الفترة التاريخية قيد الدراسة. فالمناقشات المعاصرة حول الحكم الإسلامي، والشرعية السياسية، ومفهوم الخلافة، تستند في كثير من الأحيان إلى سوابق تاريخية مبكرة. ويُسهم فهمٌ أوضح لكيفية ولماذا شهدت الخلافة تحولاً جذرياً في قرنها الأول في تقديم رؤية بالغة الأهمية لهذه المناقشات الجارية. علاوة على ذلك، ومن خلال تسليط الضوء على الظروف التاريخية التي نشأت فيها المؤسسات السياسية الإسلامية، تُبرز هذه الدراسة تنوع نماذج الحكم التي وُجدت ضمن التراث الإسلامي.

٥. مراجعة الأدبيات

لطالما احتلت مرحلة الانتقال من الخلافة الراشدة إلى الخلافة الأموية مكانة محورية في دراسة التاريخ الإسلامي المبكر، مما أدى إلى ظهور كمٍّ هائل من الدراسات، التي غالباً ما كانت محل جدل. وقد صاغت كتابات التأريخ الإسلامي الكلاسيكي، التي أُنتج معظمها خلال العصر العباسي، ظهور الحكم الأموي باعتباره قطيعة مع المُثل الأخلاقية والسياسية المرتبطة بالخلافة المبكرة. وتُصوّر أعمالٌ مثل كتاب الطبري "تاريخ الرسل والملوك" الأمويين على أنهم يجسدون تحولاً من القيادة التقية إلى الحكم الدنيوي، وهو تصويرٌ

شكّلته استراتيجيات العباسيين في إضفاء الشرعية، وعززته الروايات الجدلية الشيعية (هاوتينغ، ٢٠٠٦). ولعدة قرون، مارس هذا التفسير الأخلاقي تأثيراً كبيراً على الخطاب الأكاديمي الإسلامي والغربي على حد سواء.

منذ أواخر القرن العشرين، بدأ الباحثون يشككون بشكل متزايد في كفاية هذا السرد الذي يركز على الانحدار. فبدلاً من النظر إلى العصر الأموي من منظور لاهوتي معياري في المقام الأول، ركز المؤرخون المراجعون على العوامل السياسية والإدارية والهيكلية. ويُعد كتاب "الأسرة الأولى في الإسلام" (2006) لـ ج. ر. هوتينغ إسهامًا محوريًا في هذا الصدد. يجادل هوتينغ بأن التحول إلى الخلافة الوراثية يجب فهمه كاستجابة عملية لواقع حكم إمبراطورية واسعة ومتنوعة. ووفقًا لهذا الرأي، فإن توطيد معاوية لسلطته في الشام، ومراعاته للمصالح القبلية، وتكييفه للممارسات الإدارية البيزنطية والساسانية القائمة، كلها تعكس استراتيجيات مدروسة لبناء الدولة، وليست رفضًا للقيم الإسلامية.

يُعيد كتاب فريد إم. دونر، "محمد والمؤمنون" (2010)، صياغة النقاش من خلال التشكيك في التمييزات الجامدة بين السلطة الدينية والسياسية في صدر الإسلام. يقترح دونر أن المجتمع الإسلامي الأول كان بمثابة حركة واسعة من المؤمنين، حيث كانت القيادة فيه تُحدد بالتلاحم المجتمعي أكثر من المبادئ الدستورية الثابتة. من هذا المنظور، يُمثل تطور الخلافة في عهد الأمويين ترشيدًا إداريًا لا تراجعًا أيديولوجيًا. يُساعد تركيز دونر على الاستمرارية في تفسير كيف تمكن الحكام الأمويون من الحفاظ على قدر من الشرعية رغم التغيرات الكبيرة في الحكم.

يُقدم كتاب هيو كينيدي، ولا سيما "النبي وعصر الخلافات" (2004)، توليفة شاملة للسرد السياسي والتحليل المؤسسي. يُسلط كينيدي الضوء على الاحترافية التدريجية للجيش، وتطوير نظام الديوان، واستخدام العملة والعمارة والتخطيط العمراني كأدوات للسلطة المركزية. يجادل بأن الحكم الأموي نشأ تدريجياً، مستنداً إلى نماذج إمبراطورية ما قبل الإسلام، مع دمجها ضمن إطار رمزي إسلامي. ويؤكد هذا النهج على الطبيعة التكيفية للحكم الإسلامي المبكر.

تعزز الدعم التجريبي لاستمرارية المؤسسات وابتكارها من خلال البحوث البردية والوثائقية. يُبين كتاب بيترا م. سيجبيستين، "اللغة والسلطة في الدولة الإسلامية المبكرة" (2013)، والمستند إلى البرديات العربية والسجلات الإدارية، كيف تطورت الممارسات البيروقراطية استجابةً لاحتياجات الضرائب وإدارة الأراضي والإمدادات العسكرية. تكشف نتائجها أن توسيع الهياكل الإدارية الدائمة كان ضروريًا للحكم الإمبراطوري، ويتعارض مع آليات القيادة غير الرسمية في الخلافة المبكرة.

كما خضعت التفسيرات الطائفية للانتقال الراشد-الأموي لإعادة تقييم جوهرية. لا يزال كتاب ويلفرد ماديلونج، "الخلافة لمحمد" (1997)، مرجعًا أساسيًا لفهم وجهات النظر الشيعية حول الشرعية، إذ يجادل بأن علي بن أبي طالب كان له أحقية أكبر في القيادة، وأن تهميشه أدى إلى أزمة سلطة مستمرة. استكمالاً لهذا التحليل السياسي، يتناول كتاب محمود أيوب "المعاناة الخلاصية في الإسلام" (1978) كيف حوّلت صدمة كربلاء الإقصاء السياسي إلى عنصر محوري في الهوية الدينية الشيعية. وتُسلط هذه الدراسات مجتمعةً الضوء على الطرق التي أُعيد بها تفسير الأحداث التاريخية من خلال أطر لاهوتية.

من منظور سني، سعت التقاليد الفقهية واللاهوتية اللاحقة إلى التوفيق بين الحكم الأسري والمعايير الإسلامية. يُبين كتاب أسماء أفسار الدين "السعي في سبيل الله" (2013) كيف أكد فقهاء السنة على النظام الاجتماعي والوحدة المجتمعية وطاعة السلطة كوسائل لمنع الفتنة. ويُظهر تحليلها كيف تم استيعاب الحكم الأسري تدريجيًا ضمن المنطق الفقهي الإسلامي، حتى عندما كان يُعترف بأن الحكام ليسوا معصومين من الخطأ.

وتُسهم المقاربات المقارنة للملكية الإسلامية في وضع الحكم الأموي في سياقه. ويضع كتاب عزيز العظمة "الملكية الإسلامية" (1997) الخلافة ضمن تقليد أوسع للملكية المقدسة في الشرق الأدنى، مُجادلًا بأن الحكم الإسلامي جمع باستمرار بين الرمزية الدينية والممارسات الملكية. بحسب العظمة، فإن الخلافة الأموية لم تكن تعمل كدولة دينية بقدر ما كانت تعمل كشكل من أشكال الملكية (الملك) الممزوجة بالشرعية الدينية والاستعراض الاحتفالي والاستمرارية الأسرية.

أكدت الدراسات الحديثة أيضًا على الأبعاد الاجتماعية للحكم الأموي، ولا سيما وضع الموالي من غير العرب. وتُبين دراساتٌ، كدراسة محمد علي البخيت (2018)، كيف أدى التمييز المالي والقانوني ضد الموالي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية وكشف قصور الحكم العربي. وتشير جهود الإصلاح في عهد عمر بن عبد العزيز إلى إدراك هذه التحديات، إلا أنها لم تكن كافية في نهاية المطاف لحل أوجه عدم المساواة المنهجية.

وأخيرًا، أثرت الأدلة الأثرية والنقدية في فهمنا التاريخي لتلك الفترة. ويُسلط كتاب جيمس هوارد جونستون "شهود على أزمة عالمية" (2010) الضوء على كيفية انعكاس الثقافة المادية، بما في ذلك العملات والنقوش، على التوطيد الأيديولوجي. وقد رمز الاستبدال التدريجي للعملات ثنائية اللغة بنقوش عربية في عهد عبد الملك إلى كلٍ من المركزية الإدارية وتجسيد هوية إمبراطورية إسلامية متميزة.

تكشف هذه الدراسات المتنوعة، مجتمعةً، عن أن الانتقال من الحكم الراشد إلى الحكم الأموي عملية معقدة ومتعددة الأوجه. فبدلاً من أن يكون مجرد انحدار أخلاقي، يتبين أنه تحول مشروط تاريخياً، تشكل بفعل الضرورة الإدارية، والتفاوض الأيديولوجي، والصراع الاجتماعي. وتستند هذه الدراسة إلى هذه الرؤى من خلال دمج التحليل المؤسسي مع مسائل الشرعية والتكوين الطائفي.

٦. المنهجية

تعتمد هذه الدراسة إطارًا منهجيًا متعدد التخصصات يدمج البحث التاريخي والتحليل المؤسسي والتفسير الإيديولوجي لدراسة الانتقال من الخلافة الراشدة إلى الخلافة الأموية. يستند البحث إلى تحليل نوعي، ويعتمد على مجموعة متنوعة من المصادر الأولية والثانوية لرصد كلٍّ من الديناميات السياسية والتحولات الهيكلية التي ميزت الحكم الإسلامي المبكر.

تشكل المصادر الأولية أساس التحليل، وتشمل سجلات تاريخية عربية مبكرة مثل تاريخ الرسل والملوك للطبري، وفتوح البلدان للبلاذري، والطبقات لابن سعد. تقدم هذه النصوص السردية روايات أساسية عن الأحداث السياسية، والنزاعات على القيادة، والتطورات المؤسسية. مع ذلك، ونظرًا لأن العديد من هذه الأعمال جُمعت خلال العصر العباسي، فإنها غالبًا ما تعكس تفسيرات لاحقة تأثرت باعتبارات سياسية ولاهوتية ومذهبية. ونتيجة لذلك، تطبق الدراسة نهجًا نقديًا لتقييم المصادر، مع إيلاء اهتمام دقيق لنية المؤلف وتاريخ النقل والتأطير السردي.

لمعالجة هذه القيود، يدمج البحث منهجيات مستمدة من نقد المصادر والتحليل اللغوي. وباتباع المناهج التي طرحها باحثون مثل غريغور شولر وجيمس مونتغمري، تتناول الدراسة سلاسل النقل (الإسناد)، والاختلافات النصية، والخصائص اللغوية لتقييم الموثوقية النسبية والتسلسل التاريخي للمصادر (شولر، 2006؛ مونتغمري، 2016). تتيح هذه الطريقة إعادة بناء أكثر دقة للأحداث المبكرة مع تقليل تأثير التصورات الأيديولوجية اللاحقة.

ولإثراء الأدلة الأدبية، تستخدم الدراسة مصادر غير نصية على نطاق واسع. تُحلل المواد النقشية، بما في ذلك النقوش من قبة الصخرة (691 م) وعلامات الحدود الأموية، من حيث محتواها الأيديولوجي ورسائلها السياسية. كما تُقدم الأدلة الأثرية من المراكز الحضرية والإدارية الرئيسية - مثل دمشق والقدس ومجمعات الصحراء الأموية - رؤى ثاقبة حول التنظيم المكاني للسلطة والتعبير المادي عنها. يتم فحص الأدلة النقدية،

ولا سيما الانتقال من العملات المعدنية ذات الطراز البيزنطي والساساني إلى التصاميم الإسلامية العربية فقط في عهد الخليفة عبد الملك (حكم من 685 إلى 705)، كمؤشر على المركزية الإدارية وإعادة التعريف الرمزي.

يستند الإطار التحليلي للدراسة إلى النظريات الحديثة لتكوين الدولة والسلطة السياسية. ويُستخدم نموذج تشارلز تيلي لبناء الدولة، الذي يُشدد على الترابط بين الحرب والضرائب والتوسع الإداري، لشرح كيف استلزمت الحملات العسكرية المتواصلة تطوير هياكل بيروقراطية دائمة (تيلي، 1985). وبالمثل، يُوفر تصنيف مايكل مان للسلطة الاجتماعية - الأيديولوجية والاقتصادية والعسكرية والسياسية - منظورًا مفيدًا لدراسة كيفية ترسيخ السلطة الأموية عبر مجالات متعددة (مان، 1986).

وتستند الدراسة أيضًا إلى نظرية ماكس فيبر في الشرعية، ولا سيما تمييزه بين السلطة الكاريزمية والتقليدية والعقلانية القانونية (فيبر، 1978). وقد استمد الخلفاء الراشدون شرعيتهم إلى حد كبير من الاعتراف المجتمعي والسلطة الأخلاقية الشخصية، وهو ما يتوافق مع القيادة الكاريزمية. في المقابل، اعتمد حكام الأمويين بشكل متزايد على التوريث، واستمرارية المؤسسات، والتنظيم الإداري، مما يعكس تحولاً نحو أشكال السلطة التقليدية والعقلانية القانونية. يتيح هذا الإطار النظري إجراء مقارنة منهجية بين الفترتين.

لتحليل الأيديولوجية السياسية، تستخدم هذه الدراسة عناصر تحليل الخطاب، وتدرس كيف رسّخ حكام الدولة الأموية شرعيتهم من خلال الخطب والمراسلات الرسمية ونقوش العملات والهندسة المعمارية الضخمة. فعلى سبيل المثال، لا تُعامل قبة الصخرة كمجرد بناء ديني، بل كبيان سياسي مُحكم الصياغة يهدف إلى تأكيد السيادة الإسلامية وسلطة الدولة في موقع مقدس متنازع عليه.

ويُعزز منظور تاريخي مقارن هذا التحليل. فالدولة الأموية لم تنشأ بمعزل عن غيرها، بل ورثت وطورت ممارسات إدارية من الإمبراطوريتين البيزنطية والساسانية. وتُدرس أنظمة الضرائب والتسلسلات الهرمية البيروقراطية وشبكات الاتصال، كالبريد، في ضوء سياق العصور القديمة المتأخرة، بالاستناد إلى أعمال باحثين من بينهم أوليغ غرابار وجيفري غريتركس.

أخيرًا، تتضمن الدراسة رؤى مختارة من التاريخ الاجتماعي وتاريخ النوع الاجتماعي، مع الإقرار بالقيود التي تفرضها المصادر. وتُستخدم معاجم السير الذاتية والروايات لدراسة أدوار النساء البارزات، مثل هند بنت عتبة، ضمن الشبكات السياسية والعائلية. إضافةً إلى ذلك، يتناول التحليل كيف أثرت الانتماءات القبلية، والتفاوت الاقتصادي، والفروقات العرقية - لا سيما بين المسلمين العرب والموالين غير العرب - على الوصول إلى السلطة والمشاركة المؤسسية.

ومن خلال هذا النهج المنهجي متعدد المستويات، تقدم الدراسة سردًا متوازنًا وموثقًا بالأدلة حول كيفية ترسيخ الخلافة وكيفية ترسيخ نظام الخلافة الأسرية خلال العصر الأموي.

٧. النتائج

تُظهر نتائج هذه الدراسة أن الانتقال من الحكم الراشد إلى الحكم الأموي كان نتاج عملية تدريجية من التوطيد السياسي، وليس قطيعة مفاجئة أو قسرية بحتة. وقد تجلّى هذا التحوّل من خلال مزيج من بناء النفوذ الإقليمي، والتكيّف المؤسسي، وإعادة التشكيل الأيديولوجي، مما مكّن مجتمعًا من تطبيع الخلافة الأسرية والسلطة المركزية.

ظهور معاوية وقاعدة القوة في سوريا

كان من أبرز العوامل في تأسيس الحكم الأموي توطيد معاوية بن أبي سفيان لسلطته في سوريا خلال خلافة عمر بن الخطاب. وقد مكّنته فترة ولايته الطويلة كوالي من بناء جهاز إداري مستقر وفعّال، يختلف اختلافًا كبيرًا عن هياكل الحكم غير الرسمية التي كانت تتمركز في المدينة المنورة. ومن خلال استمالة ولاء القبائل

العربية السورية، ودمج كوادر إدارية بيزنطية ذات خبرة، أسس معاوية حكومة إقليمية قادرة على التنسيق العسكري والمالي المستدام.

شكّل وجود جيش نظامي (جند) وخزانة مُدارة بكفاءة (بيت المال) في دمشق الأساس اللوجستي اللازم للاستقلال السياسي. وقد مكّنت هذه الموارد المؤسسية معاوية من بسط نفوذه خارج سوريا، ووضع نفسه في نهاية المطاف كمنافس قوي على الخلافة خلال فترة من عدم الاستقرار الواسع النطاق.

الفتنة الأولى وانهيار التوافق

كشفت الفتنة الأولى (الفتنة العليا) عن القصور الهيكلي لنموذج القيادة التشاورية المرتبط بالعصر الراشد. فقد قوّض الصراع بين علي بن أبي طالب ومعاوية، والذي بلغ ذروته في التحكيم بصفين عام 657م، شرعية الشورى كآلية لحل النزاعات السياسية. وبدلاً من استعادة الوحدة، عمّق التحكيم الانقسامات الفئوية وأضعف الثقة في صنع القرار الجماعي.

أدى اغتيال علي بن أبي طالب عام 661م، وما تلاه من تهميش ابنه الحسن بن أبي طالب الذي تنازل عن الخلافة تحت ضغط سياسي، إلى إزالة العقبات الرئيسية أمام سيطرة الأمويين. مثّلت هذه الأحداث انهيارًا فعليًا لنموذج القيادة المدنية، وهيأت الظروف التي سمحت بفرض سلطة أحادية الجانب.

شهد عام 676م لحظة حاسمة في ترسيخ حكم الأمويين، حين عيّن معاوية بن أبي طالب ابنه يزيد رسميًا خليفةً له. مثّل هذا الإجراء خروجًا واضحًا عن الممارسات السابقة للتشاور الجماعي، وأرسى سابقةً للخلافة الوراثية. ورغم أن القرار أثار معارضة شخصيات بارزة كالحسين بن علي وعبد الله بن الزبير، إلا أن معاوية نجح في الحصول على البيعة من خلال مزيج من التفاوض والمحسوبية والضغط.

بمرور الوقت، ترسخ نظام الخلافة الوراثية في البنية السياسية للخلافة، محولًا ما كان في البداية ابتكارًا مثيرًا للجدل إلى معيار مقبول للحكم. وقد لعب هذا التحول المؤسسي دورًا حاسمًا في استقرار انتقال السلطة، وإن كان ذلك على حساب مشاركة أوسع للمجتمع.

المركزية الإدارية في عهد عبد الملك

شهد عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (685-705 م) نقطة تحول في توطيد الدولة الأموية مؤسسيًا. فقد عززت إصلاحاته السلطة المركزية بشكل كبير، وقللت من التشتت الإداري في أرجاء الدولة. وكان من أبرز هذه الإجراءات استبدال اللغتين اليونانية والفارسية باللغة العربية كلغة للإدارة الحكومية، مما سهّل التماسك البيروقراطي وعزز الهوية الإسلامية.

أدخل عبد الملك أيضًا إصلاحات نقدية شاملة، فأصدر عملات معدنية تحمل نقوشًا عربية خالصة وصيغًا إسلامية. لم تقتصر هذه التغييرات على توحيد الممارسات المالية فحسب، بل مثّلت أيضًا رموزًا قوية للسيادة الأيديولوجية. إضافةً إلى ذلك، ساهم توسيع شبكة البريد والاستخبارات (البريد) في تعزيز التواصل بين المركز والمحافظات، مما أتاح إشرافًا ورقابة أكثر فعالية.

إعادة تنظيم الجيش والمالية

أجرت الإدارة الأموية إصلاحات جوهرية في التنظيم العسكري والإدارة المالية. وُسّع نظام الديوان لتنظيم رواتب الجنود العرب وعائلاتهم، مما أدى إلى إنشاء طبقة عسكرية محترفة مرتبطة مباشرة بالدولة. في الوقت نفسه، أصبح الخراج مصدرًا رئيسيًا لإيرادات الدولة، مما دعم التوسع العسكري والنمو الإداري.

استُخدمت ممارساتٌ ناشئةٌ، كمنح الأراضي (الإقطاع)، استراتيجياً لمكافأة الولاء وكسب الدعم السياسي. وقد مكّنت هذه الآليات المالية الأمويين من شنّ حملاتٍ عسكريةٍ طويلةٍ في شمال أفريقيا وآسيا الوسطى وشبه الجزيرة الأيبيرية، مما عزّز امتداد الإمبراطورية وسلطتها السياسية.

الشرعية الأيديولوجية من خلال العمارة والرمزية

إلى جانب الإصلاح الإداري، استثمر الحكام الأمويون بكثافةٍ في التعبير الرمزي والأيديولوجي عن السلطة. ويُعدّ بناء قبة الصخرة في القدس عام 691 ميلادي أبرز مثالٍ على هذه الاستراتيجية. فقد أكّد هذا الصرح الوجود الإسلامي في مدينةٍ كانت محلّ نزاعٍ ديني، وفي الوقت نفسه أبرز السلطة الأموية من خلال النقوش القرآنية التي تُشدّد على وحدانية الله وتوحيد الإسلام.

ومن اللافت للنظر أن النقوش تجنبت الإشارة الصريحة إلى الخليفة، بل قدمت الحكم الأموي باعتباره متوافقًا مع النظام الإلهي لا مع السيادة الشخصية. وقد مثّل هذا البرنامج المعماري والنصي أداةً فعّالةً للشرعية الأيديولوجية، رابطًا بين السلطة الأسرية والمكان المقدس والعقيدة الدينية.

قمع المعارضة والاستقطاب الطائفي

على الرغم من هذه الإنجازات، فقد ترافق توطيد الدولة الأموية مع قمع المعارضة السياسية. وشكّلت جريمة قتل الحسين بن علي في كربلاء عام 680 ميلاديًا لحظةً فارقةً في التاريخ الإسلامي، رمزًا للانقسام الأخلاقي والظلم السياسي بالنسبة لكثير من المسلمين. وقد أثّر هذا الحدث تأثيرًا عميقًا في الذاكرة الجماعية للشيعة، وساهم في ظهور هوية طائفية متميزة متجذرة في الاستشهاد والمقاومة.

استجابةً للاضطرابات المستمرة، شدد الفكر القانوني والسياسي السني بشكل متزايد على طاعة السلطة القائمة وتجنب الفتنة. وقد سهّلت هذه المبادئ التوافق مع الحكم الأسري، حتى مع إقرارها بالعيوب الأخلاقية للحكام الأفراد.

اندماج المسلمين غير العرب والإصلاح في عهد عمر بن الخطاب

أدى الانتشار السريع للإسلام إلى تزايد أعداد الموالين غير العرب، الذين أدى استبعادهم من المشاركة الكاملة في المؤسسات المالية والعسكرية إلى توترات اجتماعية. وكشفت هذه المظالم عن مواطن ضعف هيكلية في النظام الأموي، ولا سيما اعتماده على امتيازات العرب.

حاول الخليفة عمر بن عبد العزيز (حكم من 717 إلى 720) معالجة هذه التفاوتات من خلال إصلاح سياسات الضرائب وتوسيع نطاق المشاركة المؤسسية ليشمل الموالين. ورغم أن إصلاحاته كانت قصيرة الأجل، إلا أنها أظهرت وعيًا بالحاجة إلى شرعية أوسع، وأكدت التحديات التي تواجه إمبراطورية مبنية على التسلسل الهرمي العرقي.

٨. المناقشة

يعكس الانتقال من الحكم الراشد إلى الحكم الأموي تحولًا أوسع في طبيعة السلطة السياسية في العالم الإسلامي المبكر. فبدلًا من أن يُمثل هذا التحول قطيعة مفاجئة، فهو يُمثل إعادة توجيه تدريجية من نموذج قيادة قائم على السلطة الشخصية والمشاركة المجتمعية إلى نظام يتسم بالحكم المؤسسي والسيطرة المركزية. تُبرز نتائج هذه الدراسة كيف أن الظروف السياسية المتغيرة، وليس التخلي عن الأيديولوجية، هي التي دفعت هذا التحول.

من القيادة الكاريزمية إلى السلطة البيروقراطية

في عهد الخلفاء الراشدين، كانت السلطة السياسية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمكانة الأخلاقية الشخصية، والقرب من النبي، واعتراف المجتمع الإسلامي. يتوافق هذا النمط من القيادة مع ما يُعرّفه ماكس فيبر بالشرعية الكاريزمية. ورغم فعاليتها في مجتمع صغير ومتماسك نسبيًا، إلا أن هذه السلطة أثبتت هشاشتها المتزايدة مع توسع الدولة الإسلامية جغرافيًا وديموغرافيًا.

مثّلت الخلافة الأموية تحولاً حاسماً نحو أشكال الحكم البيروقراطية والمؤسسية. فقد ترسخت السلطة في المكاتب والإجراءات الإدارية واستمرارية السلالة الحاكمة، بدلاً من اعتمادها على الفضيلة الفردية وحدها. وحلّت المراسيم المكتوبة والأنظمة المالية والتسلسلات الهرمية العسكرية محلّ المشاورات غير الرسمية

كآليات أساسية للحكم. لم يُلغِ هذا التطور الشرعية الدينية، بل أعاد تشكيلها، رابطاً السلطة السياسية بالاستقرار والنظام.

سوريا مركز القوة الإمبراطورية

لعب صعود سوريا كقلب سياسي للدولة الأموية دوراً حاسماً في إعادة تعريف سلطة الخلافة. فعلى عكس المدينة المنورة، التي احتفظت بأهمية دينية رمزية ولكن بقدرة إدارية محدودة، أتاحت دمشق الوصول إلى تقاليد بيروقراطية راسخة وموارد اقتصادية وطرق تجارية استراتيجية. وقد مكّنت البنية التحتية العسكرية للمنطقة وخبرتها في الحكم الإمبراطوري الأمويين من العمل على نطاق أوسع بكثير من نماذج القيادة السابقة.

أدى هذا التحول الإقليمي إلى تغيير موازين القوى داخل العالم الإسلامي. فقد أدى نقل السلطة من المدينة المنورة إلى إضعاف المركزية الأيديولوجية للمجتمع الإسلامي في بداياته، وعزز ظهور الدولة ذات السيادة الإقليمية. ونتيجة لذلك، أصبحت الشرعية السياسية مرتبطة بشكل متزايد بالإدارة الفعالة والقوة العسكرية، بدلاً من ارتباطها بإرث النبي.

الخلافة الأسرية كآلية للاستقرار

على الرغم من كثرة الانتقادات الموجهة للخلافة الأسرية في الخطاب الإسلامي المعياري، إلا أنها شكلت حلاً عملياً لمشكلة الاستمرارية السياسية. وقد أظهرت اندلاعات الصراع الأهلي المتكررة خلال عهد الراشدين هشاشة القيادة المنتخبة في إمبراطورية سريعة التوسع. ومن خلال إضفاء الطابع المؤسسي على الخلافة الوراثية، قلل الأمويون من حالة عدم اليقين المحيطة بانتقال السلطة، وحصروا احتمالية نشوب صراعات طويلة الأمد على السلطة.

إلا أن هذا الابتكار جاء بتكلفة باهظة. فقد أدى استبعاد التشاور المجتمعي من قرارات الخلافة إلى تضييق المشاركة السياسية، وساهم في ترسيخ شعور بعدم الشرعية لدى بعض فئات المسلمين. ومع ذلك، فإن استمرار الحكم الأسري يشير إلى أنه لبّى احتياجات هيكلية ملحة، حتى مع ظهور أشكال جديدة من المعارضة.

الاستمرارية والتكيف في الحكم

لم تنشأ الدولة الأموية بمعزل عن غيرها، بل استندت بشكل كبير إلى الممارسات الإدارية للإمبراطوريتين البيزنطية والساسانية. فقد جرى تكييف مؤسسات مثل الديوان وشبكات البريد وأنظمة الضرائب مع الحكم الإسلامي بدلاً من ابتكارها من جديد. وفي الوقت نفسه، بذل الأمويون جهوداً حثيثة لأسلمة هذه المؤسسات من خلال اعتماد اللغة العربية لغةً إدارية، وإدراج الرموز القرآنية في هوية الدولة.

يُشكك هذا المزيج من الاستمرارية والابتكار في الروايات التبسيطية التي تُصوّر الانحدار أو الخيانة. وبدلاً من ذلك، يُمكن فهم الحكم الأموي كنظام هجين يوازن بين النماذج الإمبراطورية الموروثة والمعايير الإسلامية الناشئة. وقد أثبت الإطار الإداري الناتج مرونته، وشكّل أساسًا للإمبراطوريات الإسلامية اللاحقة.

الشرعية والعنف وتكوين الطائفية

كان توطيد السلطة الأموية مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بأحداث العنف السياسي، وأبرزها استشهاد الحسين بن علي في كربلاء. وقد بلور هذا الحدث تفسيرات متضاربة للشرعية، وحوّل المعارضة السياسية إلى هوية دينية راسخة. بالنسبة للطوائف الشيعية، رمزت كربلاء إلى الظلم والاستشهاد، مما رسّخ نقدًا لاهوتيًا للحكم الأموي.

في المقابل، طوّر الفكر السياسي السني آلياتٍ لتكييف الحكم الأسري ضمن إطار إسلامي. وسعت المذاهب القانونية التي تُشدد على طاعة الحكام ومنع الاضطرابات المدنية إلى الحفاظ على الوحدة المجتمعية، حتى في

ظل قيادةٍ ذات خلل أخلاقي. وقد أسهمت هذه الاستجابات المتباينة في ترسيخ التقاليد المذهبية التي لا تزال تُؤثر في الفكر الإسلامي.

الهياكل الاقتصادية والتصنيف الاجتماعي

شكّلت السيطرة الاقتصادية ركيزةً أساسيةً لسلطة الأمويين. فقد مكّن تنظيم الضرائب وملكية الأراضي والرواتب العسكرية الدولة من الحفاظ على ولاء النخب العربية ودعم التوسع الإمبراطوري. إلا أن المعاملة التفضيلية للمسلمين العرب رسّخت التسلسلات الهرمية الاجتماعية التي همّشت غير العرب من المتحولين إلى الإسلام.

كشفت التوترات الناتجة عن ذلك عن قصور شرعية الدولة الأموية، وأجّجت حركات المعارضة. ورغم إقرار مبادرات الإصلاح في عهد عمر بن عبد العزيز بهذه التحديات، إلا أن أوجه عدم المساواة الهيكلية ظلت قائمة إلى حد كبير. وقد أسهمت هذه التوترات غير المحسومة في نهاية المطاف في تراجع الحكم الأموي ونجاح الثورة العباسية.

الرمزية والذاكرة والأداء السياسي

استثمر الحكام الأمويون بكثافة في التعبيرات الرمزية للسلطة لإضفاء الشرعية عليها. فقد مثّلت العمارة الضخمة والعملات المعدنية والطقوس الرسمية أدوات للتواصل السياسي، إذ عكست صورة الحكم المُستمد من القداسة الإلهية. وربطت مبانٍ مثل قبة الصخرة السلطة الأسرية بالجغرافيا المقدسة، مما عزز مزاعم الشرعية من خلال الرمزية الدينية.

ساهمت هذه الاستراتيجيات الرمزية أيضًا في تشكيل الذاكرة الجماعية. أعادت الروايات التاريخية اللاحقة، ولا سيما تلك التي أُنتجت في ظل الحكم العباسي، تفسير إنجازات الأمويين من منظور نقدي، مما أسهم في تهميشهم في التأريخ الإسلامي. ومع ذلك، استمرت الأسس المؤسسية التي أُرسيت خلال العصر الأموي في التأثير على الحكم الإسلامي لفترة طويلة بعد سقوط الدولة الأموية.

9. الخاتمة

يمثل الانتقال من الخلافة الراشدة إلى الخلافة الأموية تحولًا جوهريًا في تاريخ الحكم الإسلامي. فبدلًا من مجرد تغيير الحكام، مثّل هذا التحول إعادة تشكيل للسلطة السياسية من نموذج قيادي قائم على المشاركة المجتمعية والمصداقية الأخلاقية إلى نظام مؤسسي يتسم بالإدارة المركزية والخلافة الأسرية. تُظهر نتائج هذه الدراسة أن هذا التحول لم يكن مدفوعًا بالتخلي عن الأيديولوجية فحسب، بل بالمتطلبات الهيكلية لحكم إمبراطورية متوسعة ومتزايدة التعقيد.

استجاب الأمويون لهذه التحديات بسلسلة من الإصلاحات الإدارية والمالية والعسكرية التي غيّرت جوهر الخلافة. فقد مكّن توحيد البيروقراطية، واحتراف الجيش، وتوطيد الرقابة المالية من ظهور دولة إمبراطورية راسخة. وعلى الرغم من الجدل الواسع حول تطبيق نظام الخلافة الوراثية، إلا أنه وفّر آلية للاستمرارية السياسية وخفّض من وتيرة أزمات الخلافة التي عانت منها الفترة السابقة. وبالنظر إلى هذا السياق، يبرز الحكم الوراثي كتكيف عملي مع واقع الإمبراطورية، لا كفشل أخلاقي محض.

في الوقت نفسه، اعتمدت استراتيجيات الأمويين في إضفاء الشرعية اعتمادًا كبيرًا على آليات أيديولوجية ورمزية. فقد ساهمت المشاريع المعمارية، كقبة الصخرة، وإصلاح العملة واللغة الإدارية، في صياغة رؤية للسلطة الإسلامية تجمع بين الرمزية الدينية والسلطة الملكية. وقد عززت هذه الجهود فكرة أن حكم الخلافة مُبارك إلهياً، بينما رسخت السلطة الأسرية داخل المشهد المقدس للإسلام.

على الرغم من هذه الإنجازات، فقد أدى نموذج الحكم الأموي إلى توترات عميقة داخل المجتمع المسلم. إذ أدى القمع العنيف للمعارضة، ولا سيما مقتل الحسين بن علي في كربلاء، إلى انقسامات أخلاقية ودينية عميقة

ساهمت في ظهور الهويات الطائفية. علاوة على ذلك، أدى منح امتيازات للمسلمين العرب في الأنظمة المالية والإدارية إلى تهميش غير العرب الذين اعتنقوا الإسلام، مما كشف عن محدودية شرعية الدولة الأموية اجتماعيًا. وقد عكست مبادرات الإصلاح في عهد عمر بن عبد العزيز وعيًا بهذه المشكلات، لكنها لم تكن كافية للتغلب على أوجه عدم المساواة المتجذرة.

لذا، فإن إرث الخلافة الأموية يحمل في طياته تناقضًا كبيرًا. فمن جهة، أرست هذه الدولة الأسس المؤسسية للحكم الإسلامي الإمبراطوري، مؤثرةً في الأنظمة السياسية اللاحقة من العباسيين إلى العثمانيين. ومن جهة أخرى، ساهم اعتمادها على الإكراه والإقصاء والامتيازات الأسرية في سقوطها في نهاية المطاف، وفي استمرار النقاشات حول طبيعة الحكم الإسلامي الشرعي. توضح التجربة الأموية أن المؤسسات السياسية الإسلامية المبكرة لم تكن ثابتة أو متجانسة، بل تطورت استجابة للظروف التاريخية، ووازنت بين المثل الدينية والمتطلبات العملية للسلطة.

من خلال وضع الانتقال الراشد-الأموي ضمن أطر أوسع لتكوين الدولة والشرعية السياسية، تؤكد هذه الدراسة على أهمية التحليل السياقي في فهم التاريخ الإسلامي المبكر. لم تظهر الخلافة كنموذج ثابت، بل كمؤسسة ديناميكية تشكلت بفعل الصراع والتكيف والتفاوض، وهي رؤية لا تزال أساسية لكل من الدراسات التاريخية والمناقشات المعاصرة للفكر السياسي الإسلامي.

المراجع

1. أفسار الدين، أ. (2013). السعي في سبيل الله: الجهاد والاستشهاد في الفكر الإسلامي. مطبعة جامعة أكسفورد.

2. البخيت، م. أ. (2018). تاريخ الموالي في صدر الإسلام. الأردن: دار الفكر.

3. أيوب، م. (1978). المعاناة الفدائية في الإسلام: دراسة للجوانب التعبدية لعاشوراء في المذهب الشيعي الإثني عشري. موتون.

4. دونر، ف. م. (2010). محمد والمؤمنون: في أصول الإسلام. مطبعة جامعة هارفارد.

5. جرابار، أ. (1959). قبة الصخرة الأموية في القدس. مطبعة جامعة هارفارد.

6. جريتركس، ج. (2005). روما وفارس في الحرب، 502-532. دار النشر الكلاسيكية في ويلز.

٧. هوتينغ، جي. آر. (٢٠٠٦). السلالة الأولى في الإسلام: الخلافة الأموية، ٦٦١-٧٥٠ م (الطبعة الثانية). روتليدج.

٨. هوارد-جونستون، ج. (٢٠١٠). شهود على أزمة عالمية: مؤرخون وتواريخ الشرق الأوسط في القرن السابع. مطبعة جامعة أكسفورد.

٩. كينيدي، هـ. (٢٠٠٤). النبي وعصر الخلافات: الشرق الأدنى الإسلامي من القرن السادس إلى القرن الحادي عشر (الطبعة الثانية). بيرسون.

١٠. ماديلونغ، و. (١٩٩٧). الخلافة بعد محمد: دراسة عن الخلافة المبكرة. مطبعة جامعة كامبريدج.

١١. مان، م. (١٩٨٦). مصادر القوة الاجتماعية، المجلد الأول: تاريخ القوة من البداية حتى عام ١٧٦٠ م. مطبعة جامعة كامبريدج. 12. مونتغمري، ج. إي. (2016). الأدب العربي والعصر ما بعد الكلاسيكي. مطبعة جامعة إدنبرة.

١٢. مونتغمري، ج. إي. (٢٠١٦). الأدب العربي والعصر ما بعد الكلاسيكي. مطبعة جامعة إدنبرة.

١٣. سيجبيستين، ب. م. (٢٠١٣). اللغة والسلطة في الدولة الإسلامية المبكرة: تاريخ الطبري، المجلد ١٧. مطبعة جامعة كامبريدج.

١٤. شولر، ج. (٢٠٠٦). الشفوي والمكتوب في صدر الإسلام. روتليدج.

١٥. تيلي، س. (١٩٨٥). "صناعة الحرب وبناء الدولة كجريمة منظمة". في: ب. إيفانز، د. روشماير، وت. سكوكبول (محررون)، إعادة الدولة إلى الواجهة. مطبعة جامعة كامبريدج.

١٦. فيبر، م. (١٩٧٨). الاقتصاد والمجتمع: موجز في علم الاجتماع التأويلي. مطبعة جامعة كاليفورنيا.

١٧. كينيدي، هـ. (٢٠٠٦). بلاط الخلفاء: عندما حكمت بغداد العالم الإسلامي. وايدنفيلد ونيكلسون.

١٨. هولاند، ر. ج. (٢٠٠٧). رؤية الإسلام كما رآه الآخرون: دراسة وتقييم للكتابات المسيحية واليهودية والزرادشتية حول الإسلام المبكر. دار نشر داروين.

١٩. كرون، ب. (٢٠٠٥). الفكر السياسي الإسلامي في العصور الوسطى. مطبعة جامعة إدنبرة.

٢٠. ليفي-روبين، م. (٢٠١١). غير المسلمين في الإمبراطورية الإسلامية المبكرة: من الاستسلام إلى التعايش. مطبعة جامعة كامبريدج.

٢١. هولاند، ر. ج. (٢٠١٤). في سبيل الله: الفتوحات العربية ونشأة الإمبراطورية الإسلامية. مطبعة جامعة أكسفورد.

٢٢. روبنسون، س. ف. (٢٠١٠). عبد الملك. منشورات ون وورلد.